الزعم أن وجود المعلق في الصحيحين يشكك في صحتهما

مؤلف: **مجموعة مؤلفين**

مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**

لتاريخ: **31/10/2020**

نص السؤال

الزعم أن وجود المعلق في الصحيحين يشكك في صحتهما

الجواب التفصيلي

ما)*(

هة:

كله.

هما.

هة:

1) إن وجود المعلقات في صحيح البخاري لا يطعن فيه، فقد ذكرها البخاري في تراجم الأبواب لا الأصول، فضلا عن أن ما جاء معلقا في صحيحه في موضع جاء موصولا في موضع آخر في الصحيح، وما لم يأت ه

2) إن ما جاء في صحيح مسلم من المعلقات جاء في الشواهد والمتابعات، وليس في الأصول، فضلا عن قلة هذه الأحاديث المعلقة والتي حصرها العلماء في اثني عشر حديثا، وقد وصلها الإمام مسلم في صحي

يل:

رة:

يح"[1].

وقد اجتمعت كلمة جمهور الناطقين بعلم الحديث على أن أول من صنف الصحيح المجرد، هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، فقد ألف كتابه في الصحيح المجرد؛ أي الأحاد

ين[2].

وإذا كان قد تقرر عند علماء الحديث - كما مر بنا - أن البخاري ومسلما لم يدخلا في صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة قد تلقت كتابيهما بالقبول، فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها، والتي تلقتها الأمة بالقبول و

يح[3].

امه"[4].

رك.

حمه[5].

بره.

اب.

على أن هناك جزءا من الأحاديث الواردة في الكتاب لم يذكر لها البخاري سندا، وهي المعروفة بالأحاديث المعلقة، فما هو حكم المعلقات في صحيح البخاري؟

ال:

والمراد بالتعليق: ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، وتارة يجزم به كـ " قال"، وتارة لا يجزم به كـ " يذكر"، فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين، أحدهما: ما يوجد في موضع آخر ه

صورتين، إما أن يورده بصيغة الجزم وإما أن يورده بصيغة التمريض، فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه مالا يا

الهيثم: حدثنا عوف، حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «وكلني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بزكاة رمضان» الحديث بطوله، وأورده في مواضع أخرى، منها في فضائل القرآن،

عنه،

قلت: والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل. فمثال ما هو صحيح على شرط غيره قوله في الطهارة: وقالت عائشة: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله على كل أحيانه» وهو حديث صحيح ع

عليكم، وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم» فإسناده إلى طاوس صحيح، إلا أن طاوسا لم يسمع من معاذ، فأما ما اعترض به بعض المتأخرين بنقضه هذا الحكم في صيغة الجزم، وأنها لا تفيد الصحة إلى ه

هريرة، كما علقه البخاري سواء، فبطل ما ادعاه أبو مسعود من أن عبد الله بن الفضل لم يروه إلا عن الأعرج، وثبت أن لعبد الله بن الفضل فيه شيخين، والصيغة الثانية وهي صيغة التمريض، لا تستفاد منها الص

بذلك:«أن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله»، فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به؛ إذ ليس في الموصول أنه - صلى الله عليه وسلم - ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم، فاست

مسلم، أخرجه في صحيحه إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته، وقال في الصيام: ويذكر عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد عن ابن عباس

فاكتل»، وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة - وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان، وقد وثق عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن

ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي هريرة رفعه "لا يتطوع الإمام في مكانه" ولم يصح، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماع

الضعيف: "قال وروى"، وهذا قلب للمعاني وحيد عن الصواب، قال: وقد اعتنى البخاري - رحمه الله - باعتبار هاتين الصيغتين، وإعطائهما حكمهما في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض، ,

فوق[6].

يف"[7].

لقد اتضح من خلال هذا العرض لكلام الحافظ ابن حجر، والذي لا مزيد عليه حقا، أن ما ورد في البخاري من تعليق ليس موصولا في مواضع أخرى من الكتاب مائة وستون حديثا، وأن ما ورد فيها بصيغة التمريض

رعه.

قال ابن الصلاح: "ثم إن ما يتقاعد من ذلك على شرط الصحيح قليل يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الأبواب، دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذي يشعر به اسمه الذي سماه به، وهو "الجامع المسن

وها"[8].

ليه"[9].

جدا.

ري.

ت:

لم".

سعا[10].

شر"[11].

يث"[12].

ول[13].

حة.

ولا[14].

لام»[15].

معد[16]، وموصول أيضا عند الإمام أبي داود من طريق عبد الملك بن شعيب عن أبيه عن جده[17]، وموصول أيضا عند الإمام النسائي من طريق الربيع بن سليمان عن شعيب عن أبيه[18].

ا له[19].

واه.

مة:

- **إن المقصود بقول البخاري: "ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح" الأحاديث التي أخرجها في أصول الكتاب ومتنه، وهذا ظاهر من تسمية صحيحه بـ"الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه**
- **المعلقات الواردة في صحيح البخاري لم ترد إلا في تراجم الأبواب، ولذا فليس لأحد أن يطعن في صحيح البخاري(أصل الكتاب ومتنه).**
- **جميع الأحاديث التي رواها البخاري بصيغة الجزم، كقال وذكر - أحاديث صحيحة؛ لأنها تفيد الاتصال.**
- **ما رواه البخاري بصيغة التمريض، منه ما هو صحيح وليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف، إلا أن العمل على موافقته: كحديث «قضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالدين قبل الوصية**
- **ليس فيما رواه البخاري من المعلقات حديث واه؛ أي: ساقط جدا؛ وذلك لإدخال البخاري إياها في كتابه الموسوم بالصحيح، وإيراده لها مشعر بصحة أصلها إشعارا يؤنس به ويركن إليه.**
- **لقد وصل الحافظ ابن حجر جميع معلقات البخاري، وأوضح أنها موصولة في كتب السنة الأخرى، وذلك في كتاب أسماه "تغليق التعليق"، ثم اختصره في كتاب أسماه " التشويق إلى وصول المبهم من التعليق".**
- **ما ذكره الإمام مسلم في صحيحه من المعلق هو اثنا عشر حديثا، وهي موصولة في الكتاب نفسه إلا موضعا واحدا، وهو موصول عند البخاري وأبي داود والنسائي بأسانيد صحيحة، كما أن هذه المواضع في المتا**

المراجع

1. ض، ط2، 1418هـ/ 1997م.
2. ورة، ط1، 1984م، ص3.
3. [2]. في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، 1427هـ/ 2006م، ص190 بتصرف.
4. [3]. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1980م، (1/ 117، 120، 121).
5. [4]. في بعض النسخ من "صحيح البخاري" يقال: "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسننه وأيامه".
6. القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2006م، ص75، 76 بتصرف.
7. القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، 19: 22.
8. القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، 19: 22.
9. [8]. علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، 1401هـ/ 1981م، ص22، 23.
10. [9]. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1980م، ص121.
11. [10]. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط 1، 1427 هـ/ 2006م، 264، 265 بتصرف.
12. انظر: ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/ 121، 120).
13. انظر: ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/ 121).
14. القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2005م، ص513.
15. القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2005م، ص521، 522 بتصرف.
16. [15]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحيض، باب: التيمم، (3/ 924)، رقم (800).
17. [16]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التيمم، باب: التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوات الصلاة، (1/ 525، 526)، رقم (337).
18. [17]. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الطهارة، باب: التيمم في الحضر، (1/ 358)، رقم (325). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (329).
19. [18]. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الطهارة، باب: التيمم في الحضر، (1/ 48)، رقم (313). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (311).
20. انظر: ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/ 122) بتصرف.